

Distr.: General
3 March 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان

د-١٥/١

حالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والأحكام ذات الصلة للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يذكّر أيضاً بقراريه ١/٥ و ٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء وفاة المئات من المدنيين ويرفض رفضاً قاطعاً ما صدر عن أعلى مستويات الحكومة الليبية من تحريض على العداوة والعنف ضد السكان المدنيين،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع الدول ملزمة بحماية حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن الشخصي،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ما يقع على عاتق جميع الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، من مسؤوليات عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان أن تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأنه يجوز للجمعية العامة

أن تعلق حقوق عضوية أية دولة عضو في المجلس ترتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان،

وإذ يُريد البيانات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبخاصة بيان المفوضية السامية الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ الذي دعت فيه إلى إجراء تحقيق دولي في أعمال العنف في ليبيا وإلى تحقيق العدالة للضحايا،

وإذ يُريد أيضاً البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن الجماهيرية العربية الليبية، وكذلك البيان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وبيان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، والبيان الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١ عن الجلسة ٢٦١ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والاستنتاجات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١،

١- يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ويدين بشدة ما ارتكب مؤخراً في هذا البلد من انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المسلحة العشوائية على المدنيين، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية للمتظاهرين المسالمين وتعذيبهم، وهي أعمال قد تشكل جرائم ضد الإنسانية؛

٢- يطلب بقوة من الحكومة الليبية أن تفي بمسؤوليتها عن حماية سكانها، وأن تنهي على الفور جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتوقف أية اعتداءات على المدنيين، وأن تحترم احتراماً كاملاً جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير وحرية التجمع؛

٣- يطلب بقوة أيضاً من الحكومة الليبية أن تفرج على الفور عن جميع المعتقلين تعسفياً، بمن فيهم أولئك الذين اعتقلوا قبل وقوع الأحداث الأخيرة، وأن تكف فوراً عن أعمال تخويف الأفراد وقمعهم واعتقالهم تعسفياً، بمن فيهم المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون؛

٤- يحث السلطات الليبية على ضمان سلامة جميع المدنيين، بمن فيهم مواطنو البلدان الأخرى، والامتناع عن القيام بأية أعمال انتقامية ضد الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات، وتيسير مغادرة الرعايا الأجانب الذين يرغبون في مغادرة البلد، والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لمن يحتاجون إليها؛

٥- يحث أيضاً السلطات الليبية على الكف فوراً عن إعاقة الوصول إلى شبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

- ٦- يحث كذلك السلطات الليبية على احترام الإرادة الشعبية وتطلعات ومطالب شعبها، وبذل قصارى جهودها لمنع حدوث مزيد من التدهور في الأزمة، وتشجيع التوصل إلى حل سلمي يضمن سلامة جميع المدنيين واستقرار البلد؛
- ٧- يذكّر بأهمية المساءلة وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب ويشدد، في هذا الصدد، على الحاجة لمساءلة أولئك المسؤولين عما وقع من اعتداءات على المدنيين في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك من قبل قوات خاضعة لسيطرة الحكومة؛
- ٨- يدعو بصورة عاجلة إلى إجراء حوار وطني مفتوح وشامل وذو معنى يهدف إلى إحداث تغييرات في النظام تستجيب لإرادة الشعب الليبي وإلى تعزيز وحماية تمتعه بحقوق الإنسان؛
- ٩- يذكّر الحكومة الليبية بوجوب احترام الالتزام الذي يقع على عاتق الجماهيرية العربية الليبية، بوصفها دولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان، بأن تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المجلس وإجراءاته الخاصة؛
- ١٠- يطلب من السلطات الليبية أن تكفل إتاحة وصول منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك مراقبو أوضاع حقوق الإنسان؛
- ١١- يقرر أن يوفد بصورة عاجلة لجنة تحقيق دولية مستقلة يُعيّنها رئيس مجلس حقوق الإنسان من أجل التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية، وإثبات وقائع وملابسات هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة والقيام، حيثما أمكن، بتحديد هوية المسؤولين عنها، وتقديم توصيات، لا سيما بشأن تدابير المساءلة، وكل ذلك بغية ضمان مساءلة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته السابعة عشرة، ويدعو السلطات الليبية إلى التعاون مع اللجنة تعاوناً كاملاً؛
- ١٢- يطلب إلى الأمين العام والمفوضة السامية تقديم كل المساعدة الإدارية والتقنية واللوجستية اللازمة لتمكين لجنة التحقيق المذكورة أعلاه من إنجاز ولايتها؛
- ١٣- يطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى المجلس في دورته السادسة عشرة تقريراً شفويّاً عن آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية، وأن تقدم تقرير متابعة إلى المجلس في دورته السابعة عشرة، وأن تنظم حواراً تفاعلياً حول حالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية خلال الدورة السابعة عشرة للمجلس؛

١٤- يوصي الجمعية العامة، نظراً لما ارتكبه السلطات الليبية من انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، بأن تنظر في تطبيق التدابير المتوخاة في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠؛

١٥- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

[اعتمد دون تصويت.]